المجلد: 07 / العدد: 04 / (ديسمبر 2019)
Vol: 07 / Issue: 04 / (December 2019)
مجلة التكامل الاقتصادي
Journal of Economic Integration
P-ISSN: 2335-1608
E-ISSN: 2602-6694

الرقابة الشرعية في البنوك الإسلاميّة بين الواقع والمأمول –تجربة مصرف السلام الجزائري –

Shari'ah Supervision in Islamic Banks Between Reality and Hopes - Algerian Peace Bank Experience

د. محمد مسعودي[1]
أستاذ محاضر " أ "، كلية الاقتصاد –جامعة أدرار
مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي
med.messaoudi@univ-adrar.dz

تاريخ الاستقبال:2019/10/28 تاريخ القبول للنشر: 2019/12/11 تاريخ النشر: 2019/12/31

الملخص: منذ بداياتها الأولى سنة 1975 إهتّمت المصارف الإسلامية كثيراً، بالرقابة الشرعيّة على مُعاملاتها المالية ومنتجاتها البنكيّة المختلفة؛ وهذا وعيّاً منها بأن نجاحها وإستمراريتها، مُرتبط إرتباط وثيق بإحترام مبادئ وأحكام الشريعة الإسلاميّة الغّراء؛ وهو النهج –طبعاً –الذي تبنّته المصارف الإسلامية الجزائرية على قلّتها (البركة بنك و مصرف السلام الجزائر). وتستهدف هذه الورقة البحثيّة من خلال دراسة وتحليل تجربة مصرف السلام الجزائري، تسليط الضوء على واقع الرقابة والتدقيق الشرعي بهذا المصرف، وإبراز مكامن النقص والقصور فيها، ثم إقتراح الآليات والأدوات الكفيلة بتفعيل وتطوير وظيفة الرقابة والتدقيق الشرعي على مستوى هذا المصرف خاصةً، وعلى مستوى نظام الصيرفة الإسلامية الجزائرية عامةً.

الكلمات المفتاحيةالرقابة الشرعيّة، هيئة الفتوى والرقابة الشرعيّةالصيرفة الإسلاميّة، مصرف السلام.
التصنيف JEL: G 21 ؛ G29؛ G 32

Abstract: Since their beginnings in 1975, Islamic banks have been very interested in the Sharia'a control of their financial transactions and their various banking products, knowing that their success and continuity are closely linked to respect for principles and rules of the Islamic Sharia'a. And this is the same path that Algerian Islamic banks have followed. (Al Baraka Bank and Al Salam Bank Algeria). This research paper, through the study applied to Al Salam Bank Algeria; aims to highlight the reality of the Sharia'a audit in this Bank, and then propose mechanisms and tools to improve and develop the function of the Sharia'a control, at the level of this bank in particular, and at the level of the Algerian Islamic banking system, in General.

Key words: Islamic Banking؛ Sharia'a control; Sharia'a supervisory board؛ Al Salam Bank Algeria.
JEL Classification: G 21; G 29; G 32

المقدمـة:

حظيّت المالية الإسلامية في العقود الأخيرة باهتمام كبير، ليس فقط من طرف المسلمين بل حتى من قبل الدول الغربية في أوروبا وأمريكا؛ لا سيّما بعد إنفجار الأزمة المالية العالمية سنة 2008 ؛ وما انجّر عنها من آثار سلبية عديدة مّست مختلف الجوانب المالية و الاقتصادية لعديد الدول. والأكيد أنّه إتضّح – إثر هذه الأزمة العالمية – أن المالية الإسلامية – وبفضل المبادئ والأسس التي تقوم عليها – هي أبعد ما تكون عن تعُضّها للأزمات المالية والإقتصادية مقارنة بنظيرتها التقليدية، وهذا لإرتكازها على الأصول والمعاملات الحقيقية

[1] مرسل المقال: د. مسعودي محمد

المحكُومةبضوابط شرعيّة معينة، وهذا سواء في مجال الصيرفة الإسلامية أو التمويل والإستثمار في أسواق رؤوس الأموال الشرعية. وتعود الجذور الأولى لظهور المالية الإسلامية إلى سنة 1940في ماليزيا، حيث تمّ لأول مرة إنشاء صناديق للإدخار بدون فائدة، كما أنه بدأ يظهر التفكير المنهجي والمُنظّم للمالية الإسلامية وقواعدها الحالية، بباكستان وهذا في سنة 1950 (سمحان، 2018، صفحة 17).

والجزائر كغيرها من الدول العربية والإسلامية –شهدت بروزاً وتطوراً للصيرفة الإسلامية من سنة لأخرى، إلا أنّها – وللأسف لا تزال تُواجه العديد من التحديات والصعوبات، لعّل من أهمّها التأكيد على مشروعية معاملاتها ومنتوجاتها المالية المختلفة. وعليه، ففي ظل حداثة الصيرفة الإسلامية في الجزائر، فإن التحدي الأكبر لهذه المصارف يكمن في سعيها لإكتساب الثقة والمصداقية من قبل طالبي التمويل (أفراد ومؤسسات) فيما يخص المشروعية الحقيقية لتعاملاتها، وعدم إعتبارها كنُسخ طبق الأصل للُمعاملات المالية في البنوك التقليدية المعروفة.

وإنطلاقاً مما تقدّم ذكره، فإن الإشكال الرئيسي لهذا البحث يتمحور حول التساؤل الجوهري التالي:

ما مدى التطبيق الفعلي لأُسس ومبادئ الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الجزائرية، مع التطبيق على حالة مصرف السلام الجزائري؟

وقصد الإجابة عن هذا التساؤل الجوهري، فإنه لا بد في نفس الوقت من الإجابة على جملة من **التساؤلات الفرعية** الآتي ذكرها:

–1ما المقصود بالرقابة الشرعيّة وما مواصفات المراقب الشرعي في البنك الإسلامي؟

–2ما مضمون التجارب العمليّة والتطبيقية للرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الرائدة على الصعيد العربي؟

–3–ما مدى إهتمام المصارف الإسلامية الجزائرية بالرقابة الشرعية، وما الصعاب والنقائص التي تُواجهها في هذا الصدد؟

أهمية الدراسة:

تتجلّى أهمية الدراسة في تناولها لعنصر مهم ومقّوم أساسي من مقّومات نجاح البنوك الإسلامية، ألا وهو " الرقابة الشرعية " على المعاملات والمنتجات المصرفية المختلفة؛ والتي يؤدي تفعيلها وتطبيقها بالبنك إلى زيادة مصداقيته وموثوقيته وبالتالي إستقطاب عدد كبير من الزبائن مما ينعكس إيجاباً على هوديته المالية وأدائه التنافسي، كما أن بحثنا هذا يُلقي الضوء على تجربة الرقابة الشرعية في البنوك الجزائرية من خلال تحليل وتقييم تجربة مصرف السلام في هذا الصدد.

أهداف الدراسة:

نستهدف من خلال هذا البحث:

–1–الإحاطة بجميع الجوانب النظرية المرتبطة بمسألة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية؛

–2عرض بعض التجارب للرقابة الشرعيّة في عدد من البنوك العربيّة؛

–3–تسليط الضوء على تجربة مصرف السلام الجزائري في مجال الرقابة الشرعية؛

المنهج المتبع:

للإجابة على الإشكال المطروح إتبّعنا المنهج الوصفي التحليلي، وهذا قصد الإلمام بمختلف الجوانب النظرية والتطبيقية للدراسة المرتبطة ببسط وتعريف الرقابةالشرعيّة في البنوك الإسلامية بصفة عامة، وتقييم تجربة مصرف السلام الجزائري في مجال التدقيق والرقابة الشرعيّة بصفة خاصة.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: عطايالقادر، تحديّات ومتطلبات تحقيق الرقابة الشرعيّة الفعّالة في المصارف الإسلاميّة بالإشارة إلى تجارب دولية، مجلة العلوم الإجتماعيّة والإنسانيّة: جامعة باتنة، ديسمبر 2018.

ناقش هذا البحث آليات وطرق تفعيل الرقابة الشرعيّة بالبنوك الإسلامية، بالإضافة للتطرق إلى تحديّات وصعوبات تطبيق هذه الرقابة على مستوى هذه البنوك.وقد توصّل الباحث في هذه الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في تشكيل هيئة الرقابة الشرعيّة وتشكيلتها المالية والإدارية ومنحها الإستقلالية الكاملة في إبداء آرائها وقراراتها.

هذاوقد إستعرض الباحث أيضاً، عدّة تجارب لدول عربية وإسلاميّة في هذا الصدد؛ منها: السودان، المغرب، ماليزيا؛ من دون التطرق إلى واقع الرقابة الشرعيّة في الجزائر.

الدراسة الثانيةكرقوزدي سهام وبختي عمارية؛ هيئة الرقابة الشرعيّة الداخليّة في البنوك الإسلاميّة – تجربة بنك دبي الإسلامي – ، مجلة العلوم الإجتماعيّة والإنسانيّة: باتنة؛ 2017 .

حيث تناول الباحثين في الدراسة المفاهيم النظرية والأساسية المؤطّرة لعمل هيئات الرقابة الشرعيّة داخل مختلف البنوك الإسلاميّة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على ضوابط عملها وآليات إتخاذها للقرارات والفتاوي، ناهيك عن تناولهم بالتحليل لمعايير تقييم آداء هذه الهيئات الشرعيّة.كما إرتكزت هذه الدراسة على بسط وتحليل تجربة بنك دبي الإسلامي فيما يرتبط بالرقابة الشرعيّة لأجل إستنباط النقائص والمعيقات وتقديم جملة من التصورات والمقترحات الكفيلة بتجاوز الصعوبات.

الدراسة الثالثة: لفي بن عمارة، آليات ومتطلبات حوكمة هيئات الرقابة الشرعيّة في المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 2015.

تناول الباحثون في هذه الدراسة بالتحليل، الدور الفعّال الذي تقوم به آليات ومبادئ الحوكمة في زيادة كفاءة الأداء لهيئات الرقابة والفتوى الشرعيّة في المؤسسات المالية الإسلامية، وبالتالي إبراز أهمية ودور حوكمة هيئات الرقابة الشرعيّة في تحقيق الإفصاح والشفافية. وقد توصّلت هذه الدراسة كنتيجة إلى حتمية توفير دليل إرشادي وتوجيهي للإدارةتلتفيذية وهيئة الرقابة الشرعيّة حول كيفية القيام بالواجبات المرتبطة بمسائل الرقابة الشرعيّة وترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافيّة.

محاور الدراسة:

نستهدف من خلال هذه الورقة البحثية، معالجة المحاور الرئيسية التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية

المحور الثاني: تجارب التدقيق والرقابة الشرعية ببعض المصارف الإسلامية العربية

المحور الثالث: الصيرفة الإسلامية في الجزائر: النشأة والتطور

المحور الرابع: الرقابة الشرعية ببنك السلام الجزائري – بين الواقع والمأمول –

المحور الأول: الإطار النظري للرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية:

تُعدّ الرقابةالشرعيّة ضرورة حتميّة وحيوية للمصارف الإسلامية، حتى تتمكّن من التعرف على ما يحل لها وما يُحرم عليها من معاملات، طبقاً لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، حتى يتأكّد ويطمئّن الزبائن والمتعاملين معها، أنها تقوم فعلاً بإحترام وتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية الغّراء (الشريف، 2005، صفحة 05).

أولاً: مفهوم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية:

تُعرّف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية على أنها: جهاز مُستقل يُعنى بتوجيه معاملات البنك والإشراف عليها، وكذا مراقبتها للتحقق والتأكد من مدى إلتزامها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية؛ مع تمتُّعه بصفة الإلزام للبنك. (العزعزي، 2012، صفحة 103)، وهو يتكون من عدد من الفقهاء المُتخصصين في فقه المعاملات مع إمكانية أن يكون من بينهم عضو متخصص في مجال المؤسسات المالية الإسلامية.

وقد أكّدت في هذا الصدد، هيئة معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمصارف الإسلامية على ما يلي (**العزاوي ، الجرجري؛ 2007، ص: 22**):

-هيئة الفتوى والرقابة الشرعيّة لا تعدو عن كونها جهاز مستقل يضم عدداً من الفقهاء في المعاملات الشرعية، مع إمكانية أن يضُّم كذلك أعضاء آخرين في صورة خبراء مهنيين لهم دراية وتجربة في النشاط المصرفي والتجاري.

– ضرورة أن لا يقل عدد أعضاء الهيئة عن ثلاثة أعضاء، وأن يستند عملهم على لوائح وبنود تنظيمية خاصة تُبيّن طبيعة مهامهم وكذا صلاحياتهم والسلطات المُخوّلة لهم.

ثانياً مهام ووظائف هيئة الفتوى والرقابة الشرعيّة (العزعزي، 2012: 111):

-1- التأكّد من سلامة تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في معاملات البنك.

-2- التحقق من مدى مطابقة العمليات الإستثمارية لقواعد الشريعة، من خلال الإطّلاع الميداني على الملفات.

-3- إبداء الرأي حول المسائل والمعاملات المالية المشتبهة والتي تحتاج إلى فصل وتفصيل فقهي أو شرعي.

-4- المراجعة الشرعية للمنتجات المالية المقترحة والتي هي قيد التنفيذ، بمعنى أن المراجعة تكون قبل وبعد وأثناء تنفيذ المعاملات.

-5-الإجابة على الإستفسارات والأسئلة من مختلف الأطراف، والمرتبطة بمدى شرعيّة ومطابقة المعاملات المالية للبنك.

-6تحضير وإعداد المنشورات والتعميمات الشرعيّة الموجهة لعمال وموظفي البنك قصد التوعية والإلتزام بها.

-7تنظيم وتأطير الندوات العلميّة والفكريّة، بُغية توعية موظفي البنك والجمهور العام بأنشطة البنوك الإسلامية وشرعية معاملاتها.

-8-المتابعة والمراقبة الدقيقة لتنفيذ الفتاوي الشرعية التي تُصدرها هيئة الفتوى الشرعية.

ثالثاً: مراحل الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية:

وتتمثل أساساً في (**العزاوي ، الجرجري؛ 2007، ص: 22**):

-1- الرقابة الشرعية السابقة للتنفيذ:بحيث يتم عرض المنتجات المالية الجديدة، والعمليات الإستثمارية المُزمع القيام بها على هيئة الفتوى والرقابة الشرعية مسبقاً، حتي يتم إبداء الرأي فيها من وجهة نظر شرعية.كما تضطلع هذه الهيئة عادةً بما يلي:

-الأخذ بعين الإعتبار لمقتضيات الشرع فيما يرتبط بعقد التأسيس والنُظم الأساسية في البنك.

– الإشراف على عملية إعداد وصياغة نماذج العقود.

التدقيق الشرعي لجميع العمليات الاستثمارية الجديدة المُقترحة.

– إرساء وإعداد دليل عملي شرعي شامل.

-2- الرقابة أثناء التنفيذ: وهذا من خلال المتابعة المستمرة والدورية لمختلف الأنشطة المصرفية والعمليات الإستثمارية التي يقوم بها المصرف الإسلامي لأجل الوقوف على مدى الإلتزام بالتطبيق الصارم والدقيق للفتاوى والتوجيهات الشرعيّة.

-3- الرقابة البعدية: والمرتبطة أساساً بالتقييم الشامل لمختلف الأنشطة والتعاملات المالية التي قام بها المصرف الإسلامي خلال السنة المعنيّة، لا سيّما من خلال التركيز على شرعية المعاملات، والأخذ بعين الإعتبار للنقاط التالية:

– تدقيق العمليات الإستثمارية بعد التنفيذ.

– مراجعة الميزانية العامة والإطلاع على تقارير مُدققي الحسابات.

الإطلاّع على فحوى التقارير الخارجيّة لأنشطة البنك، لا سيّما من طرف البنك المركزي.

-مراجعة وضبط نماذج ومضامين تقارير الرقابة الشرعيّة.

رابعاً: الُمدقّق الشرعي: الماهية والمواصفات:

-1- تعريف المدقق الشرعي: بداية يُعرّف التدقيق الشرعي بصفة عامة، على أنه: عمل دوري أو إجراء يتم من وقت لأخر لتقديم تقييم مستقل وموضوعي حول مدى إمتثال أعمال المؤسسات المالية الإسلامية مع ضوابط وقواعد الشريعة الإسلاميّة الغّراء (حمودي، 2013، صفحة 263)،ومنه فإن المدقق الشرعي هو عبارة عن ذلك الشخص الذي يُعنى بمهمة التحقق من مدى التنفيذ الصحيح والدقيق للفتاوى الصادرة ع هيئة الفتوى والرقابة الشرعيّة؛ كما يضطلع بمهمة شرح وتوضيح هذه الفتاوي لمنتسبي البنك الإسلامي من إداريين وموظفين حتى يسهل تطبيقهم لها على أرض الواقع؛ ناهيك عن قيامه أيضاً، بالإجابة عن تساؤلات واستفسارات مختلف العاملين بالبنك.

-2- مواصفات المدقق الشرعي (الصيفي، 2014، الصفحات 729-731):

يجب أن يتسم المدقق الشرعي بجملة من المعايير والمواصفات والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ الإلمام بمقاصد الشريعة؛
- ✓ الإلمام بفقه المعاملات؛
- ✓ الإحاطة بالجوانب الفنية والعملية للمعاملات البنكية الإسلامية؛
- ✓ الخبرة البنكية والمعرفة المالية والإقتصادية؛
- ✓ مواصفات شخصية مهمة، كالذكاء وسرعة البديهة؛

خامساً: مواصفات تقارير التدقيق الشرعية:

يجب أن تتضمن تقارير التدقيق الشرعية العناصر الأساسية التالية (العزعزي، 2012، الصفحات 107-108):

-1- عنوان التقرير؛

-2- الهيئة أوالجهة المقصودة من التقرير؛

-3- فقرة التمهيديّة الإفتتاحيّة والتي تُعتبر كتقديم للتقرير؛

-4- المضامين الرئيسيّة للتقرير، تتمحور حول التالي:

- ✓ التأكيد على أن إدارة البنك هي المسؤولة فيما يرتبط بالتقيُّد بتوجيهات ومبادئ الشريعة الإسلامية عند إبرام وإنجاز مختلف العقود والتعاملات المالية.
- ✓ الإشارة إلى أن الهيئة اضطلعت بمهمة تطبيق الإختبارات والمراجعات الشرعية وفق الإجراءات المناسبة.
- ✓ التأكيد على إستبعاد جميع المداخيل والأرباح التي تّولدت من مصادر غير شرعية.
- ✓ التحقُّق والتأكُّد من ما إذا كان احتساب الزكاة يتم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

-5- فقرة الرأي: والتي يجب من خلالها توضيح ما يلي:

- ✓ شرعية عقود البنك ومعاملاته المالية.
- ✓ سلامة عمليات حساب الإستثمار، فيما يرتبط بآليات توزيع الأرباح وتحُّمل الخسارة.
- ✓ مدى التنفيذ والتطبيق الدقيق للفتاوى والتوجيهات التي تُصدرها هيئة الرقابة الشرعية، من طرف إدارة البنك.

-6- تاريخ التقرير؛

-7- إمضاءات جميع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

كما تجدر الإشارة، إلى ضرورة قيام البنك بنشر تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، ضمن التقارير السنوية التي يتم إعدادها بشكل دوري.

سادساً: تحديّات ومخاطر عمل هيئات الفتوى والرقابة الشرعيّة بالبنوك الإسلامية:

تُواجه البنوك الإسلامية عادةً، العديد من المخاطر والتحديّات؛ والتي نُبرز بعضاً منها فيما يلي (حماد، 2004) :

-قلّة عدد الفقهاء الشرعيين المُلمّين بالمبادئ والأُسس الحديثة للمعاملات المالية والتجارية والتي تقوم على التطور التكنولوجي والمعاملات الإلكترونيّة المُعقّدة.

-2- التماطل وعدم الإستجابة السريعة من طرف بعض المصارف الإسلامية، فيما يرتبط بتنفيذ فتاوى و قرارات هيئات الرقابة الشرعيّة.

-3- في بعض الأحيان، لا يتم منح الصلاحيّات والسلطات الكافية لهيئات الرقابة الشرعية، لأجل أن تتمكن من القيام بمهامها على أحسن وجه.

-4- التطور السريع واللامحدود في المعاملات المالية المعاصرة من حيث الطبيعة والكم، وهو ما يُصعّب عمل ومهمة هيئة الفتوى والرقابة الشرعيّة فيما يتعلق بالتكيّف مع المستجدّات والتطورات المتُلاحقة.

-5- عدم إعتراف القوانين والتشريعات المالية للعديد من الدول العربية، بخصوصية وإستقلالية المعاملات المصرفية الإسلامية، وبالتالي ضرورة تخصيص إطار تشريعي وتنظيمي خاص بها.

المحور الثاني: تجارب الرقابة والتدقيق الشرعي ببعض المصارف الإسلامية العربية:

حقّقت بعض المصارف العربيّة الإسلاميّة –لاسيّما في منطقة الخليج العربي–تقدُّماً كبيراً في مجال تأسيس وترسيخ مواثيق وأنظمة العمل الميدانيّة لأجهزة الفتوى والرقابة الشرعية بها، وهذا منذ سبعينيات القرن الماضي. وفيما يلي سنستعرض بعض التجارب التي خاضتها ثُلّة من البنوك الإسلامية العربية في مجال التدقيق والرقابة الشرعية.

أولاً: الرقابة الشرعية في بنك " بيت التمويل الكويتي" (الهلّيّات، 2006، الصفحات 123 - 132):

تتكون هيئة الفتوى والرقابة الشرعيّة في هذا المصرف، من 03 أقسام هي:

-01- جهاز الإفتاء: ويضم رئيس الهيئة وعدد من الأعضاء؛

-02- جهاز الرقابة: ويتكون من مراقب شرعي أو أكثر، يعملون داخل البنك، وُملزمون بالحضور يوميّاً. وتتلخص أهم وظائفهم في:

– التحقق من صحة التطبيق لتوجيهات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية داخل البنك، ورفع تقارير دورية بشأن ذلك لهيئة الفتوى والرقابة الشرعيّة.

–توعية موظفي المصرف بالمبادئ الأساسية لمعاملات الصيرفة الإسلامية، وحثّهم على الالتزام بها.

–الإجابة عن إستفسارات الزبائن، فيما يخُّص شرعية المنتجات المالية التي يُقدّمها البنك.

– العناية بدراسة العقود والإتفاقيّات الجديدة للبنك، والبّت في مدى إلتزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

-03- أمانة السر: وتتمثّل في الجهاز الإداري الذي يُعنى بمتابعة وتحضير أعمال الهيئة والمراقب الشرعي، وتتركز مهامه الأساسية في:

– جمع مختلف الإستفسارات والتساؤلات الشرعية من الزبائن وفروع البنك وعرضها على هيئة الفتوى.

– فهرسة ومتابعة الإستفسارات والتساؤلات.

–توجيه الدعوات لعقد الإجتماعات الدوريّة.

– إعداد وتنظيم محاضر إجتماعات الهيئة.

– تعميم الفتاوى الصادرة عن الهيئة، لدى فروع البنك المختلفة.

– مرافقة المراقب الشرعي في زياراته الميدانية لفروع البنك.

كما تُشرف هيئة الفتوى والرقابة الشرعيّة بمصرف " بيت التمويل الكويتي " على العديد من الأنشطة والفعاليات التي تتم بشكل دوري ومستمر، والتي من بينها:

-أ- عقد العديد من الندوات الفقهية؛التعريفية بمبادئ وقيّم الاقتصاد الإسلامي والمعاملات المصرفية الشرعيّة، وهذا منذ سنة 1987 .

-ب- الإصدارات والمطبوعات: المتخصصة بفقه المعاملات وأُسس الاقتصاد الإسلامي، والتي من بينها:

- سلسلة الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية (04 أجزاء).
- سلسلة أعمال الندوات الفقهية (05 أجزاء).
- سلسلة في ميزان الشريعة (09 كتيبات).
- دليل المصطلحات الفقهية الاقتصادية.
- " بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية "؛
- " أدب العمل والعمال " ؛

ثانيّاً: الرقابة الشرعية في مصرف الراجحي بالمملكة العربية السعودية:

تتكون الهيئة الشرعية لمصرف الراجحي من:

-01-أمانة الهيئة الشرعيّة: والتي تنقسم بدورها إلى قسمين هما:

-أ- قسم الدراسات والتطوير:والذي يُعنى بتطوير وابتكار العقود والأدوات المالية التي تُلبي إحتياجات الشركة وتستوفي قيّم ومبادئ الشريعة الإسلامية.

-ب- قسم التنسيق والمعلومات: والذي يقوم بجميع المهام المرتبطة بالدعم والمساندة لهيئة الفتوى قصد القيام بواجباتها على أتّم وجه، وهذا من جميع النواحي الفنيّة، التقنية والتنظيمية.

-02- إدارة الرقابة الشرعية: وقد تم إنشاؤها بتاريخ: 1994/05/05 بموجب قرار مجلس الإدارة، ويتكون هيكل إدارة الرقابة الشرعيّة في المصرف من مراقبين شرعيين في الإدارة العامة وكذا في بقية الفروع.

كما تضطلع الرقابة الشرعية بهذا المصرف، بمهمة تدقيق المعاملات المصرفية والإستثمارية الداخلية والخارجية التي يقوم بها المصرف، كما تستند الهيئة الشرعية لدى تنفيذ أعمالها على القيام بالعديد من الزيارات الميدانية وإستخدام مجموعة من أوراق العمل والنماذج المطبوعة، واتباع جملة من الإجراءات والأساليب التي تتلاءم مع أحكام الشريعة وأصول المراجعة.

ثالثاً: الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي العربي الفلسطيني:

أقّر هذا البنك نظام داخلي دقيق، يُؤطر ويُنظّم نشاط هيئة الفتوى والرقابة الشرعية فيه، منذ الفاتح من أفريل لسنة 2000 ميلادية. ووفقاً لهذا النظام تتكون هيئة الفتوى والرقابة الشرعية من 05 أعضاء هم على النحو التالي(العليّات، 2006، الصفحات 116 - 122):

-1- رئيس الجلسات؛-2- رئيس الهيئة؛ -3- ثلاثة أعضاء من ذوي الفقه والإختصاص بالشريعة وأحكامها؛كما يُعيّن أحد أعضاء الهيئةكمقّرر للإجتماعات والجلسات، مع التأكيد على أن الإجتماعات تتّم بشكل دوري ومستمر، أي أنّه يتم عقد اجتماع عادي كل شهر.وتتلخص المهام التفصيلية لهيئة الفتوى والرقابة الشرعيّة بهذا البنك في النقاط التالية:

-1- إبداء الرأي الشرعي في العقود ولوائح العمل والأنظمة المختلفة المطبقة بالبنك؛

-2- الّرد على الإستفسارات والتساؤلات الواردة من العاملين والمديرين؛

-3- تقديم مقترحات أو مشاريعُ منتجات مالية جديدة؛

-4- تنظيم زيارات ميدانية، قصد الوقوف على التطبيق السليم للتوجيهات والفتاوى الشرعية؛

-5- متابعة أعمال وتقارير المراقب الشرعي الداخلي بالبنك؛

-6-تقديم تقرير سنوي شامل لمجلس الإدارة حول ما تمّ القيام به من أنشطة وأعمال؛

رابعاً: الرقابة الشرعية في بنك دبي الإسلامي:

يتكون جهاز الرقابة الشرعية بهذا البنك من الأقسام التالية:

-1-هيئة الفتوى والرقابة الشرعيّة: والتي يتم تعيينها من طرف الجمعية العامة للبنك، وتأتي في مركز أعلى من مجلس الإدارة. وتستّمد هذه الهيئة سُلطاتها أو بالأحرى صلاحياتها من أحكام الباب السابع من النظام الأساسي للبنك، لا سيّما المواد 74 – 84 .

-2- التدقيق الشرعي: وهو الجهاز الإداري داخل البنك، الذي يرتكز على الرقابة والمتابعة الميدانية للتوجيهات والفتاوى الشرعية.

-3- المراقب الشرعي: بحيث تنص المادة 76 من النظام الأساسي للبنك على ضرورة تعيين مراقب شرعي من قبل مجلس الإدارة، ترتكز مهمته الأساسية على ضمانالتطبيق الفعلي والدقيق لتوجيهات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وضمان إحترام وتطبيق مبادئ وقيّم الاقتصاد الإسلامي.

المحور الثالث: الصيرفة الإسلامية في الجزائر: النشأة والتطور

بلغ معدل نمو نشاط المصارف الإسلامية في الجزائر 15 %سنويّاً في المتوسط، وهو معدل نمو سريع مقارنة بالبنوك التقليدية؛ وقد بلغت الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الجزائرية حدود 02 % من إجمالي التمويلات للمنظومة البنكية الجزائرية، وما مقداره 16 % من مجمل حصة البنوك الخاصة الناشطة في الجزائر* ؛ غير أن المصارف الإسلامية في الجزائر لا زالت تُحّقق معدلات أعلى للعائد على الإستثمار والتي تتجاوز في الكثير من الأحيان معدل 20 % في المتوسط (لعونية، مكانة الأدوات المالية الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، 2014).

أولاً: نشأة وتطور البنوك الإسلامية في الجزائر:

يعود تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر لسنة 1991، وقد ارتبطت نشأة وتطور البنوك الإسلامية في الجزائر، بنمطين أساسيين هما:

01- البنوك الإسلامية (التشاركية) المُكتملة الصفة:

يُعّد بنك البركة، أول بنك إسلامي في الجزائر تم إنشاؤه بتاريخ 20 ماي 1991؛ وهذا بعد تبّني قانون النقد والقرض الجديد رقم 90-10 سنة 1990ويُعتبر هذا البنك أول مصرف جزائري برأس مال مختلط (عام وخاص)يُقدّر بـ: 500 مليون دج*. ونبرز فيما يلي أهم المحطّات التاريخية المرتبطة بنشأة وتطور بنك البركة الجزائري (الموقع الإلكتروني لبنك البركة الجزائري، على الرابط التالي: https://albaraka-bank.com/ar):

1991: تأسيس بنك البركة الجزائري.

1994: تحقيق الإستقرار والتوازن المالي للبنك.

1999: مشاركة البنك في تأسيس شركة التأمين (" البركة و الأمانوالتي أصبحت حاليّاً تُعرف بـ: "سلامة للتأمينات").

2000: إحتلال البنك للمراتب الأولى ضمن البنوك الخاصة.

2002: رسكلة وإعادة توجيه استراتيجية البنك نحو قطاعات جديدة من السوق، تتمثل في قطاعي المهنيين و الأفراد .

* تجدر الإشارة إلى أن البنوك الخاصة في الجزائر، تحوز على حصة سوقية تُقدّر بـ 13 %، مقارنة بالبنوك العمومية التي تحوز على نسبة أكبر تُقدّر بـ 87 %.

* المساهمين في هذا البنك هم كل من: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) و مجموعة البركة المصرفية (البحرين). وقد شرع هذا البنك فعليّاًفي مزاولة نشاطاته خلال شهر سبتمبر لسنة 1991.

2003: تأسيس الشركة العقارية المسماة "دار البركة" برأس مال قدره 1.550.000.000 دج.

2006: زيادة رأس مال البنك الى 2.500.000.000 دج.

2009: زيادة رأس مال البنك مرة أخرى إلى 10.000.000.000 دج .

2015: تأسيس مركز البحوث والتدريب في المالية الإسلامية (مبتما).

2015: تأسيس شركة الخبرات العقارية "ساتك إيمو" برأس مال يقدر بـ: 15.000.000 دج.

كما يُعتبر مصرف " السلام الجزائر"، ثاني بنك إسلامي يتم اعتماده من طرف « بنك الجزائر » في سبتمبر 2008، كثمرة للشراكة الجزائرية – الخليجية (لا سيما دولة الإمارات العربية المتحدة). وهو يستهدف تقديم خدمات بنكية معاصرة ومتنوعة تستند على مبادئ وأصول الشريعة الإسلامية، والتي يتم تأطيرها من طرف هيئة شرعية متكونة من كبار العلماء في الشريعة والإقتصاد. وعلى العموم، لا تزال الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الجزائرية، تتسم بالضعف (في حدود 03 %)، مقارنة مع البنوك التقليدية الأخرى، لا سيما العمومية منها التي تستحوذ على القسم الأكبر من النشاط المصرفي (بلدغم وبن عزة، 2018م: ص 85).

2- النوافذ الإسلامية في إطار البنوك التقليدية:

خلال سنة 2017، شرعت العديد من البنوك التقليدية الجزائرية في عمليات التحضير لإطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية عبر ما يُسمى: بـ : " النوافذ الإسلامية " وهي الظاهرة التي بدأت لأول مرة سنة 1979 في مصر عندما قام " مصرف مصر " بإنشاء فرع إسلامي له أطلق عليه " فرع الحسين للمعاملات الإسلامية" (الحنيطي، 2016، صفحة 47) ؛ وتتمثل البنوك الجزائرية التي اعتمدت النوافذ الإسلامية في كل من: القرض الشعبي الوطني، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط؛ وهذا في ظل التعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض الجزائري، لا سيّما المواد 67، 68، 73 والتي تمّ من خلالها فتح المجال للمعاملات المصرفية التشاركية. والجدول الموالي، يلخص أهم المحطات التاريخية لنشأة وتطور الصيرفة الإسلامية بالجزائر.

الجدول رقم -1-: يُبيّن: أهم المحطات التاريخية لتطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

السنة	البيان
1991	إنشاء بنك " البركة الجزائري "، الذي يُعدّ أول بنك إسلامي جزائري، بتاريخ: 20 /1991/05 .
2000	إنشاء أول شركة تأمين تكافلي في الجزائر الشركة والأمان سابقاً، سلامة للتأمينات حالياً، وهذا بتاريخ: 26 /2000/03 .
2008	تأسيس ثاني مصرف إسلامي بالجزائر (مصرف السلام الجزائري) في سبتمبر من سنة 2008.
2018	البنك المركزي، يُصدر التنظيم رقم: 02-18، الذي يُنظّم ويُؤطّر لأول مرة نشاط " الصيرفة التشاركية " بالجزائر، وهذا بتاريخ: 04 نوفمبر 2018.

المصدر: (بلدغم وبن عزة، 2018م: ص 83-84) بتصرف.

ثانياً: الإطار التشريعي الجديد المُنظّم للصيرفة الإسلامية في الجزائر:

قصد التأسيس لنظام الصيرفة الإسلامية أو التشاركية في الجزائر، أصدر « بنك الجزائر » النظام رقم 02- 18، المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 والذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية(**الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 73، الصادرة بتاريخ: 09 ديسمبر 2018**).

وقد تضمن هذا النظام التأسيسي 12 مادة، تتمثل أهم مضامينها في النقاط التالية:

– حسب المادة 02من هذا النظام، تمّ تعريف العمليات المصرفية التشاركية على أنها كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية التي تندرج ضمن فئات العمليات المذكورة في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت من سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض. مع التأكيد على المنتجات التشاركية التالية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الإستصناع، السلّم، وكذا الودائع في حسابات الإستثمار.

– حسب المادة 03 من هذا النظام، فإنه يجب ضمان إستقلالية شبابيك الصيرفة التشاركية (من النواحي: الإدارية، المالية والمحاسبية) وهذا في البنوك التي تجمع بين الصيرفة التقليدية والصيرفة التشاركية.

– حسب المادة 04 من هذا النظام، تمّ إقتراح تأسيس هيئة وطنيّة للرقابة والفتوى الشرعيّة تُعنى بالبّت في مدى مطابقة المنتجات المالية التشاركية مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلاميّة.

ثالثاً: تحديّات ومخاطر الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

يكتنف العمل المصرفي في الجزائر –مثلما هو عليه الشأن في العديد من الدول العربيّة –العديد من التحديّات والإشكالات التي سنُبين بعضاً منها فيما يلي:

–1–التحديّات الشرعية: والمتمثلة أساساً في فقدان الثقة بشرعية المعاملات المصرفيّة للبنوك الإسلامية من طرف العديد من المتعاملين الإقتصاديين والأفراد، هذا من جهة؛ ومسألة عدم وجود تدقيق شرعي داخلي في هذه المصارف، يتسم بالجديّة والفعاليّة من جهة أخرى. بالإضافة إلى تساهل بعض البنوك الإسلامية في التطبيق الحرفي والصارم للعديد من الفتاوي الشرعية المرتبطة بمختلف التعاملات المالية.

–02–التحديّات القانونية: والمرتبطة أساساً بعدم الإعتراف الرسمي للبنك المركزي الجزائري بـ " الصيرفة الإسلامية "، كصيرفة مستقلة لها خُصوصياتها ومعاملاتها المضبوطة، بالرغم من إصداره للنظام 02 – 18 الذي يُؤسّس للصيرفة التشاركية، وهذا بتاريخ 04 نوفمبر 2018. إلاّه ولحد الساعة، لم يتم وضع أو بالأحرى إرساء قانون خاص ومستقل يُنظّم صراحة المعاملات المصرفية الإسلامية في الجزائر.

–03–التحديّات الاقتصادية: والمتعلقة بصعوبة ممارسة البنوك الإسلامية في الجزائر للأعمال والأنشطة الاقتصادية والتجارية المختلفة من قبيل: إمتلاك المعدّات والعقارات وإستئجارها وتأجيرها.

–04–التحديّات التشغيليّة: والتي تكون من خلال إجبار البنوك الإسلامية في الجزائر، على وضع أو حجز نسبة من ودائعها لدى البنك المركزي، وهو الإجراء الذي يخضع للتعامل بالفوائد.

–05–التحديّات الإدارية: والمرتبطة أساساً، بانعدام القوانين والتنظيمات الخاصة المتعلقة بضبط البنوك الإسلامية منذ مراحل الإنشاء والتأسيس، بالإضافة إلى إجراءات المراقبة والتفتيش وتأطير تعاملات البنوك الإسلامية في إطار المنظومة المصرفية ككل.

المحور الرابع: الرقابة الشرعية ببنك السلام الجزائري – الواقع والمأمول –

أولاً: تقديم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بمصرف السلام الجزائري:

تتكون هذه الهيئة من كبار علماء الشريعة الإسلامية والمختصين في مجالات المالية والاقتصاد والنواحي القانونية، والذين تّم تسميتهم بإقتراح من مجلس الإدارة وبموافقة من الجمعية العامة العادية للمصرف. ويجدر التأكيد على أن هذه الهيئة الشرعية تتمتع بالاستقلاليّة التامة عن إدارة البنك، وهذا حتى يتسنّى لها إبداء رأيها بكل حرية وموضوعية عن مختلف التقارير والمسائل التي تُرفع لها والمتعلقة بمدى شرعية المعاملات والعقود التي يقوم بها البنك وفروعه المختلفة. وقد قام البنك بتعيين مراقب شرعي للمصرف، يضطلع أساساً بمهمة تقديم التقارير الدورية عن نشاط المصرف لهذه الهيئة، كما يسهر على التطبيق الصحيح والدقيق للفتاوى الصادرة عن هذه الهيئة، فيما يرتبط بالمعاملات المالية التي يقوم بها المصرف.

ثانياً: واقع الرقابة الشرعية ببنك السلام الجزائري:

من خلال فحصنا للتقارير السنوية لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك السلام في الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017، لاحظنا أن جُلّها يُحلّل أو بالأحرى يُركّز على البنود التالية (**التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائري– 2012–2017، على الرابط التالي: https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-15-0-11.html**):

-1- وصف الأنشطة العامة للمصرف ومدى مطابقتها لأحكام الشريعة؛

-2- الفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الفتوى، كإجابة منها عن الإستفسارات والتساؤلات؛

-3-دراسة عقود وصيّغ الإستثمار والتمويل بالبنك ومدى توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛

-4-الإطلاّع على تقارير التدقيق الشرعي المقدمة من طرف المراقب الشرعي للبنك؛

-5-الأرباح المُجنّبة؛ أي التي تتولد من مصادر مشبوهة، والتي يتم تخصيصها في جوانب خيرية من خلال صندوق سُبل الخيرات؛

-6-التأكيد على أنّه تمّ الإطلاع على مختلف الدفاتر والسجلات المحاسبية بالبنك؛

-7- التدريب؛ بحيث تُوصي الهيئة بضرورة الاستمرار في تدريب وتوعية العاملين بالبنك لأجل التقيّد بأحكام الشريعة الإسلامية؛

-8-الميزانية العمومية؛ بحيث تُشير لجنة الفتوى والرقابة الشرعية عادةً في تقاريرها، إلى أنها قامت بمراجعة بنود الميزانية والقوائم المالية، وكذلك الأرباح والخسائر للبنك وآليات توزيع الأرباح بين المساهمين والمُودعين من جهة، وبين المُودعين أنفسهم من جهة أخرى.

-9-الزكاة؛ بحيث تحُثّ اللجنة المساهمين في البنك وتُوجّههم نحو دفع زكاة أموالهم من خلال ضّم قيمة أسهمهم إلى بقيّة أموالهم.

-10- رأي الهيئة؛ بحيث تُعبّر الهيئة عن رأيها النهائي والأخير حول مجمل معاملات المصرف، هل هي مُطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، أم هي عكس ذلك.

وعلى العموم فإنّ الرقابة الشرعيّة ببنك السلام الجزائري لا تزال دُون المستوى المطلوب، إذ أنّها لا تعدُوا أن تكون مُجرد تقارير سنوية نمطيّة، تتّسم بالرتّابة، وهذا لكونها ترد دون أي تغيير أو تجديد كل سنة. كما أن هذه التقارير، تتّسم عادة بالشمول والعمومية من دون إيرادأيّة تفاصيل*.

ولا يخفى على المُتتبّع لنشاط البنك –أيضاً–، أن هيئة التدقيق الشرعي فيه، متواجدة على المستوى المركزي فقط، أي مقّر المصرف وليس لها إمتداد على مستوى بقية الفروع. كما أنها مُمثّلة في شخص واحد فقط، يضطلع بمهمة المراقب الشرعي على المستوى المركزي للمصرف وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، لاحظنا كذلك أن هيئة الفتوى والرقابة الشرعيّة بمصرف السلام الجزائري، لم تبذل أي جُهد فيما يرتبط بإصدار وتطوير الفتاوى الشرعيّة التي تُؤطر المعاملات والصيّغ المالية المتعددة، وهذا حتى تكون في متناول الزبائن والمتعاملين مع البنك.

ثالثاً: مُقترحات تفعيل وتطوير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بمصرف السلام الجزائري:

يتوجب على مصرف السلام الجزائري في الوقت الراهن، تفعيل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية فيه، حتى تنتقل من النمط الصوري الشكلي لها، إلى التجسيد الفعلي والميداني وهذا على مستوى مختلف الفروع، وفي هذا الصدد نقترح ما يلي:

- يجب تكريس إستقلاليّة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالمصرف، من خلال إلحاقها مباشرة بمجلس الإدارة وليس الإدارة التنفيذية.
- زيادة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية كلما إزداد نشاط المصرف وشهد توسعاً أكبر، مع ضرورة تحديد فترة العمل لكل هيئة بحيث لا تتجاوز عهدتين متتاليتين، مدة كل عهدة فيها تُحدّد بـ 04 سنوات.
- يجب على هيئة التدقيق الشرعي بمصرف السلام الجزائري، تكثيف زياراتها الميدانية لمختلف الفروع والوكالات التابعة للمصرف.

* لا تتجاوز هذه التقارير على الأكثر 03 صفحات دائماً.

- ضرورة إستحداث مناصب إدارية على مستوى الفروع، تُخصّص لتوظيف مساعدين في التدقيق الشرعي.
- زيادة عدد الأفراد العاملين بهيئة التدقيق الشرعي، وتأطيرهم في أجهزة فرعيّة على الصعيد المركزي وعلى صعيد الوكالات.
- ضرورة تكثيفالبرامج التدريبية الشرعيّة والتكوينية لموظفي المصرف، والتي يتم تأطيرها وتنظيمها من طرف أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
- ضرورة طبع دلائل شرعيّة تضُم مختلف الفتاوى والتوجيهات، ووضعها في متناول الزبائن والمتعاملين في مختلف فروع المصرف.
- ضرورة عقدمزيد من الندوات والمؤتمرات التي تُعنى بتبسيط قيّم وأحكام الشريعة الإسلامية، فيما يرتبط بالمعاملات المصرفية المعاصرة.
- على غرار بنك دبي الإسلامي، يجب أن يسعى مصرف السلام الجزائري نحو الحصول على شهادة الإيزو في مختلف مجالات نشاطه وخدماته المصرفية المتعددة.

الخـاتمة:

لا تزال الصيرفة الإسلامية الجزائرية، في طور النشأة والتطور، سواء كان هذا الأمر على مستوى التشريع أو على مستوى الممارسة الفعلية والميدانية من طرف البنوك. ومن هذا المنطلق، فإن التحدّي الأكبر للبنوك لإسلامية في الجزائر، يكُمن في كيفيّة فرض نفسها بالسوق وإقناعمختلف المتعاملين الإقتصاديين بأنها تحترم فعلاً متطلبّات مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية فيما يرتبط بصيّغ ومنتجات التمويل والإستثمار التي تُقدّمها.

ومن خلال دراستنا لنشأة وتطور الصيرفة الإسلامية بالجزائر، ومدى إهتمامها بالرقابة الشرعية –لا سيّما من خلال التطبيق على مصرف السلام الجزائري، وقفنا على **النتائج الرئيسية التالية:**

1-الصيرفة الإسلامية في الجزائر، لم تحظى لحد الآن بالبيئة التشريعية الملائمة التي تُمكنّها من تحقيق ذاتها وإستقلاليتها في معاملاتها الخاصة؛ إذ إقتصر الأمر على مجرّد تنظيم وليس قانون تأسيسي (النظام رقم 18 – 02 الصادر بتاريخ: 2018/11/04).

2-يُعدّ مصرف السلامن البنوك الجزائرية الرائدة، التي تسعى بحقّ نحو تفعيل الصيرفة الإسلامية، بالرغم من عديد التحديّات والعوائق التشريعية والإجرائية التي يُواجهها.

3- الرقابة الشرعية على مستوى مصرف السلام الجزائري، لا تعدوا عن كونها واجهة فقط، تحتاج لمزيد من التفعيل والتأطير خاصة على مستوى الفروع، ناهيك عن ضرورة إنتقالها من التصورات النظريّة إلى التطبيقات الفعليّة.

أما بالنسبة **للتوصيّات**، فإننا نقترح ما يلي:

1-ضرورة التفعيل الميداني لأنشطة ومهام هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بمصرف السلام، بالنسبة لجميع المعاملات المالية وعلى مستوى كل الفروع.

2-البحث عن إمكانية إنشاء " لجنة عليا للإفتاء " يتم إقرارها من طرف « بنك الجزائر »، وتضُم جميع رؤساء لجان الفتوى والرقابة الشرعية لمختلف البنوك الإسلامية الناشطة بالجزائر، قصد توحيد الفتاوي والمعاملات المالية الإسلامية.

3-ضرورة التفكير في تأسيس معايير عالمية للتدقيق الشرعي، خاصة على مستوى الدول الإسلامية التي تتبنّى الصيرفة الإسلاميّة.

قائمة المراجع

- أحمد عبد العفو، العليّات. (2006). الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير . كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية (فلسطين).
- العزاوي، عبد الوهاب؛ الجرجري، أحمد. (04 جويلية، 2007). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بين الواقع والطموح دراسة تحليلية نظرية. تم الاسترداد من cpage=1&http://iefpedia.com/arab/?p=15916

- بلدغم فتحي و بن عزة إكرام. (2018). مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي – تقييم تجربة الجزائر –. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 03، العدد 01، 85.
- بن زكورة لعونية. (01 09، 2014). مكانة الأدوات المالية الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري. تم الاسترداد من مجلة الإقتصاد الإسلامي العالميّة: https://giem.kantakji.com/article/details/ID/581
- بنك السلام. (2012-2017). التقارير السنوية. https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-15-0-11.html.
- حسين سمحان. (2018). إدارة العمليات المصرفية الإسلامية المحلية. عمان: الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- حمزة عبد الكريم حماد. (2004). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. مذكرة ماجستير: الجامعة الأردنية، عمان.
- شهاب العزعزي. (2012). إدارة البنوك الإسلامية. عمان: الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- عبد الله الصيفي. (2014). تطوير عمل هيئة التدقيق الشرعي في البنك الإسلامي الأردني. الجامعة الأردنية: مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 41، ملحق 2.
- محمد عبد الغفار الشريف. (2005). الرقابة الشرعية على المصارف والشركات المالية الإسلامية. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى: المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي.
- هشام حمودي. (2013). نحو تفعيل التدقيق الشرعي الشامل على أعمال المصارف الإسلامية في العراق. تكريت: العراق: مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 09، العدد 29.
- هشام كامل قشوط. (2018). مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي. عمان: الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- هناء الحنيطي. (2016). تسعير المرابحة في المصارف الإسلامية. عمان: الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- الموقع الإلكتروني لبنك البركة الجزائري، على الرابط التالي:

https://www.albaraka-bank.com/?lang=ar

- الموقع الإلكتروني لمصرف السلام الجزائري، على الرابط التالي:

https://www.alsalamalgeria.com/ar"

- الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 73، الصادرة بتاريخ: 09 ديسمبر 2018.